الأمم المتحدة

E/CN.5/2013/NGO/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 December 2012
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

071212 071212 12-60890 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يتوق ملايين الناس في جميع أنحاء العالم توقا عميقا للاندماج الاجتماعي، وكذلك للتخلص من الفقر عن طريق تحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق. ويدرك العالم أجمع أن تزايد أوجه عدم المساواة يؤدي إلى تزايد الشقاء والاحتجاج والعنف، لا في البلدان الفقيرة وحدها بل في البلدان المتقدمة أيضا. ويفضي تركز الثروة في أيدي قلة قليلة إلى دفع العديدين إلى وهدة الفقر والتهميش. وليست تلك من سمات مجتمع عالمي يدمج الجميع. ويتطلب القضاء على الفقر نهجا وأنماطا متعددة تركز بوجه خاص على السياسات التي تبني مجتمعا عادلا يدمج الجميع. ونحن في جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية نقدر ما تبذله الأمم المتحدة من جهود لمعالجة هذه القضية وللبحث معا كمجتمع عالمي عن حلول لها.

عدم المساواة على الصعيد العالمي

يُقَدَّر عدد سكان العالم بأكثر من ٧ ملايين نسمة، يستأثر أغنى ٢٠ في المائة منهم بنسبة ٨٧ في المائة من الدخل العالمي، في حين يحصل أفقر ٢٠ في المائة على أقل من ١ في المائة. وقد صنفت الأمم المتحدة ٤٧ بلدا بوصفها أقل البلدان نموا، وهي الفئة التي تمثل أفقر شريحة في المجتمع الدولي وأكثرها ضعفا. وفي أقل البلدان نموا لا ينتفع بفرص الوصول إلى الكهرباء سوى ١٦ في المائة من السكان، بالقياس إلى ٥٣ في المائة من سكان البلدان النامية و ٩٩ في المائة من سكان البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وحتى في البلدان الأعضاء بهذه المنظمة، يزيد متوسط دخل أغنى ١٠ في المائة من السكان بنحو تسعة أمثال على نظيره في صفوف أفقر ١٠ في المائة منهم. ولئن كانت العولمة قد أوجدت مزيدا من الثروة النقدية، فإن توزيعها فيما بين بلدان العالم وداخلها يتسم بقدر أكبر من عدم المساواة. ويتقلص يوما بعد يوم ما لدى الحكومات من سلطة سياسية تتيح لها حماية الفقراء والمهمشين الذين يتأثرون تأثيرا مفرطا بما يقوم به الأثرياء والجشعون.

عواقب عدم المساواة

في جميع أنحاء العالم، من القاهرة إلى نيودلهي إلى نيويورك، ينزل الناس إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم إزاء ارتفاع نسب البطالة وتزايد أسعار الأغذية وانتشار الإجحاف، وعن عدم استعدادهم لقبول تلك الأمور أكثر من ذلك. فنحن نعيش في مجتمع يواجه الاضطراب وتحدق به كارثة إيكولوجية. ويُطالب الناس في كل مكان بأن تبادر الحكومات إلى فعل ما يلزم مستعينة بما تستطيع توظيفه من مسارات سياسية قائمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتضامن العالمي.

إن نموذج التنمية الرأسمالية، وخاصة في ظل نظام السياسات الليبرالية الجديدة السائد، يختزل التنمية إلى زيادة الإنتاج، ويمنح رأس المال حقوقا وحريات تعلو على حقوق الناس وحرياتهم وعلى حماية البيئة. وتؤدي سيطرة المؤسسات المالية للبلدان المتقدمة وشركاتها عبر الوطنية على الاقتصاد العالمي، واستغلال قوة العمل واستخراج الموارد بمزيد من الكثافة لتحقيق أرباح غير محدودة، لا إلى تزايد الجوع وعدم المساواة والحرمان من الأرض والهجرة القسرية فحسب، بل إلى النزاعات والحروب أيضا.

ومن غير المقبول في القرن الحادي والعشرين أن يعاني ٨٧٠ مليون نسمة من الجوع، وأن تعاني أعداد هائلة من البطالة. وكل طفل يموت من جراء سوء التغذية، وكل شخص يلجأ إلى العنف سواء حيال نفسه أو تجاه المجتمع، هو صوت مدو يصرخ منبها إلى إن المجتمع لا يمضي في الاتجاه الصحيح. كما تعد الكوارث الطبيعية، مثل إعصار ساندي، مؤشرات على أن الوقت قد حان لتغيير أنماط العيش ووجهات النظر، وخاصة في البلدان المتقدمة.

تمكين الأفراد

ينبغي أن يُدْرَج تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق في صدارة السياسات الاجتماعية والاقتصادية. إذ يتعين مثلا تمكين صغار المزارعين في العالم، الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ مليون نسمة والذين يشكلون العمود الفقري للإنتاج الغذائي، لأن كثيرين منهم يعيشون في ربقة الفقر. ولن يتسنى أبدا تحقيق الأمن الغذائي ما لم يتم دعم المزارعين المحليين. وتعد النساء المشتغلات بالزراعة أشد تأثرا بانعدام الأمن الغذائي نتيجة نقص فرص وصولهن إلى الأرض والموارد وتسهيلات الأسواق.

ويجب وضع سياسات وإجراءات لمكافحة ووقف استيلاء الشركات عبر الوطنية على الأراضي وعلى موارد المحيطات، لأن ذلك يؤثر على أسباب رزق ملايين الصيادين التقليديين وصغار المزارعين في جميع أنحاء العالم. ولا يؤدي الاستنفاد الجائر للموارد الطبيعية من أجل تحقيق أهداف قصيرة الأجل إلا إلى تفاقم الفقر والجوع. ويحتاج الضعفاء بسبب السن أو الإعاقة أو التمييز، وكذلك ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، إلى الدعم والحماية بشكل خاص. وينبغي أن يكون توفير الحماية الاجتماعية للجميع من جانب كافة الهيئات الحكومية الوطنية والمحلية أمرا إلزاميا.

أزمة الديون السيادية

برهنت المناسبة الخاصة المعنونة ''أزمات الديون السيادية وعمليات إعادة الهيكلة: الدروس المستفادة ومقترحات لآليات تسوية الديون''، التي نظمها مؤخرا مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الثانية للجمعية العامة، على دور الأمم المتحدة في معالجة القضايا الاقتصادية الراهنة. فالأمر مختلف قطعا هذه المرة في تاريخ البشرية، على حد تعبير البروفيسور كينيث روغوف. وقد كشفت المناقشة العلاقة بين الجانب المالي والجانب السياسي، وكشفت كذلك ''الانحطاط الأخلاقي'' الذي يجعل النظام الحالي لا يدعم إلا المقرضين. ونحن نحتاج، بالنظر إلى ضعف النظام القائم، إلى بذل جهود جديدة، مثل الإقراض والاقتراض المسؤولين. فكل شخص يعاني من الجوع في العالم، رجلا كان أو امرأة أو طفلا، هو ضحية لهذه السياسات الظالمة، ولذا فإن تغييرها يتسم بأهمية حاسمة.

أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

كان من بين نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة تحديد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وينبغي أن تشكل هذه الأهداف وتلك الخطة دافعا يشجع الحكومات على التصدي للتحديات السالفة الذكر. وينبغي أن تشمل هذه العملية مشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة في تحقيق أهداف دقيقة وقابلة للقياس ضمانا لمستقبل مستدام للجميع. وينبغي أن نتعلم من الأخطاء التي ارتكبناها في الماضي ونعتمد من السياسات ما يكفل تحقيق تنمية عادلة وإدماجية تتصف بالاستدامة.

توصيات إلى الدول الأعضاء والأمم المتحدة

- وضع سياسات لإلغاء الديون السيادية للبلدان الشديدة الضعف من أجل إتاحة الاستثمار في مجال التنمية الاجتماعية.
- ضمان الأمن الغذائي والسيادة الغذائية من خلال سياسات تدعم صغار المزارعين والنساء المنتجات عن طريق ضمان فرص وصولهم إلى موارد الأراضي والمياه والأساسيات الأخرى.
- توفير الحماية الاجتماعية، وذلك مثلا بتقديم معونة غذائية لأشد الفئات ضعفا ككبار السن، وذوي الإعاقة، وضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، ومن يعيشون في أوضاع الفقر المدقع.
- تقييد استغلال الموارد الطبيعية من جانب الصناعات الاستخراجية المتعددة الجنسيات ومنع الاستغلال الجائر لمصائد الأسماك والأراضي الزراعية من جانب الشركات الكبرى، عن طريق تغيير السياسات الدولية، ولا سيما سياسات الطاقة. واعتماد قواعد إبلاغ صارمة وملزمة.

- إنشاء آليات لتنظيم المؤسسات المالية الدولية والوطنية، بما فيها البنوك، وضمان الشفافية والمساءلة.

الاستنتاج

يقتضي الأمر إيلاء اهتمام فوري للاضطراب والعنف السائدين على الصعيد العالمي من جراء تنامي أوجه عدم المساواة. فالفقر المدقع يشكل عنفا ويمثل انتهاكا لحقوق الإنسان. والأمم المتحدة لها دور مركزي تؤديه في وضع سياسات سليمة من أجل القضاء على الفقر. ويتعين علينا أن نحمي الضعفاء وأن نصون مواردنا الطبيعية لضمان رفاه الجميع. ويعد تمكين الأفراد خير وسيلة للقضاء على الفقر ولمكافحة العنف في مسيرتنا صوب بناء مستقبل مستدام لصالح الجميع.

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس: جمعية السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وجمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، والرابطة الدولية لراهبات دخول السيدة العذراء، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين.